صرخة الحرية في مكتبة الاسكندرية

اعمال المؤتمر الدولي لحرية التعبير

اعداد ومتابعة المدى الثقافي

(الجزء الأول)

عقد المؤتمر الدولي عن حرية التعبير بمكتبة الاسكندرية من ١٨- ٢٠ أيلول الجاري. وعلى مدى ثلاثة أيام أقيمت خلالها جلسات مركزة قدمت فيها أوراق وبحوث اشترك فيها أبرز رموز الفكر والأدب العربيين. وكانت جلسات اليوم الأول على ثلاثة محاور. جلسة: مشروع منارة حرية التعبير. والمكتبات وحرية التعبير. وحرية التعبير وحقوق الطبع. واستكملت جلسات اليوم الأول بجلسات موازية كانت الأولى بعنوان: نماذج حقوق المؤلف اشترك فيها الدكتور حسن حنفي. والدكتور عزمي بشارة من فلسطين. أما الجلسة الثانية تناولت قضايا افريقيا في حرية التعبير اشترك فيها كل من الدكتورة فريدة العلاقي من ليبيا والصحفي المصري جمال نكرمة. وجاءت الجلسة الثالثة بعنوان: حرية التعبير.

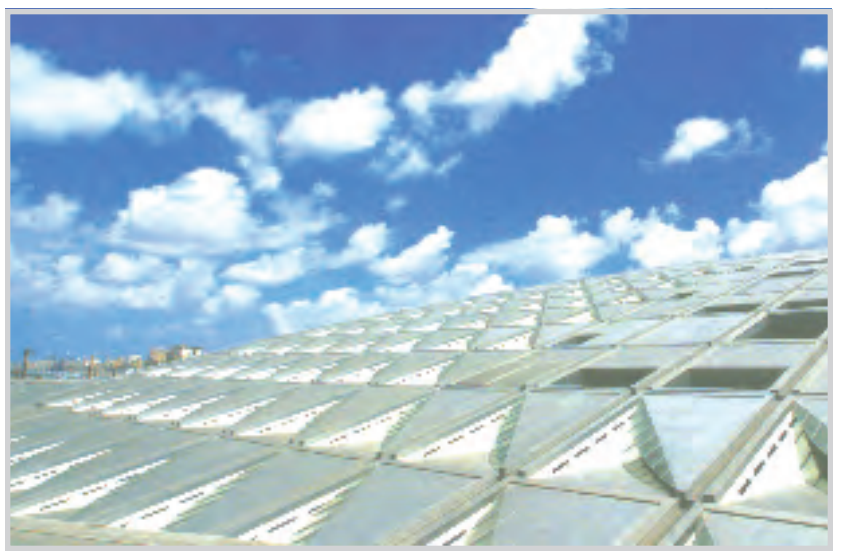

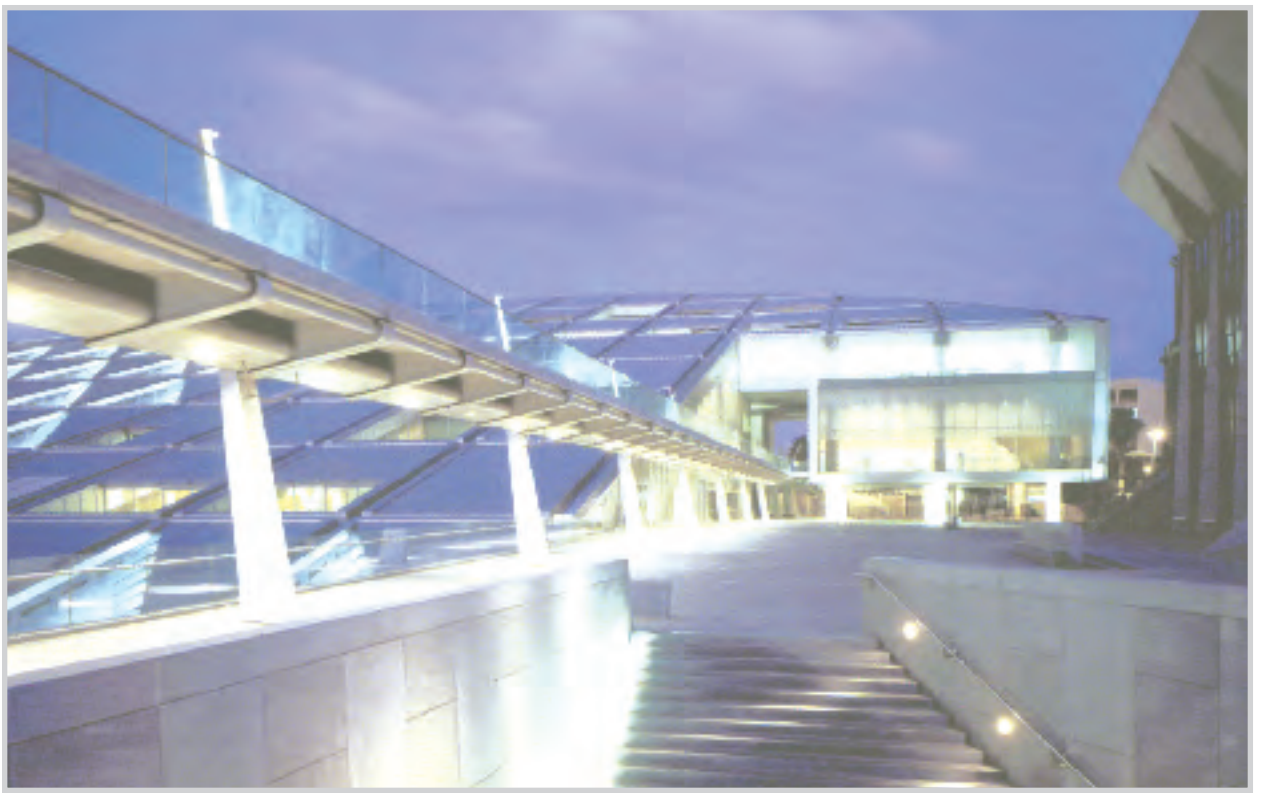

التحديات المستقبلية اشترك فيها الدكتور جابر عصفور ومدير التلفزيون المصري حسن حامد والدكتورة سونيا علي نائبة رئيس تحرير جريدة أخبار اليوم، فضلا عن الدكتور أنتوني لوويستدت من المعهد العالي للصحافة.

وأعقبت هذه الجلسات الآنفة الذكر جلسات أخرى منها جلسات تقييد الحوار الحر الأشكال الجديد للرقابة وجلسة الأبعاد النوعية وحرية التعبير. اشتركت فيها مجموعة من المثقفين العرب. في جو من الانفتاح والشفافية والحرية.

أما وقائع اليوم الثاني من المؤتمر فقد خصصت للاستماع إلى الأجيال الشابة بمرافقة استمرار الجلسات الخاصة ببرنامج المؤتمر وعلى النحو التالي: تناولت الجلسة الأولى (حرية التعبير. الرأي العام ودور الاعلام اشترك في هذه الجلسة الدكتور اسامة الغزالي. والدكتور محمد نور الدين أفاية من المغرب. بينما خصصت الجلسة التي تلتها لـ(حرية التفكير والابداع) أدار الجلسة الدكتور جابر عصفور، بمشاركة الدكتور عبد السلام المسدي. ونوقشت في الجلسة الثالثة: اشكالية العلاقة بين التشريعات والقوانين وحرية التعبير. وأدار هذه الجلسة الدكتور محمد نور فرحات بمشاركة الدكتور محيي الدين عميمور.

ومن ثم أقيمت جلسة رابعة بعنوان: حرية التعبير ووسائل الاتصال الحديثة (الانترنت. حقوق الملكية. المكتبات) برئاسة الدكتور صلاح فضل ومشاركة كل من الدكتورة سهير الوسطاوي والدكتور محيي الدين اللاذقاني. والدكتور حسام لطفي.

وافتتحت نشاطات اليوم الثالث بعرض تقارير المحاور التي نوقشت في المؤتمر لكل محور نصف ساعة. وختم المؤتمر بجلسة ختامية أدارها كل من الدكتور اسماعيل سراج الدين رئيس مكتبة الاسكندرية، والدكتور جابر عصفور أمين عام المجلس الأعلى للثقافة.

الرقابة وخطابات التكفير

قدمت في جلسات المؤتمر مجموعة من الأوراق والبحوث التي فتحت ملف حرية التفكير، وهيمنة صور المصادرة الفكرية والقمع الذي يمارس على الفكر والابداع عموما. وفي ظل أجواء الاصلاح الذي يتكرر الحديث عنه في الاوساط السياسية والثقافية، ومشكلة تدخل الغرب في هذه الاصلاحات، ورفض الكثير لمجيء الاصلاح من الخارج، تعالت أصوات نخبة من المفكرين العرب الذي يجدون ان الآوان لم يفت لاجراء هذه الاصلاحات من الداخل شرط ان تتفهم السلطات الثقافية والسياسية التحديات التي تحيط بالمنطقة العربية.

جاءت ورقة المفكر نصر حامد ابو زيد حول (الرقابة وتوابعها في البحث العلمي) بمثابة الخطوة الأكثر شهرة في هذه الصدد. وكان نصر حامد قد اقام ورقته على تجربته الشخصية وان ابتعد عن ذكر تفاصل محنته بسبب اطلاع معظم المثقفين العرب والقراء العرب عليها، فتناول الرقابة الأكاديمية عبر الحديث عن تاريخ الجامعة ورقابتها الاكاديمية عن طريق ثلاث وقائع. الأولى: واقعة جرجي زيدان المسيحي الذي اختير لتدريس التاريخ الاسلامي. وفصل نصر حامد ابو زيد في هذه الواقعة وعرض لردة الفعل التي اثيرت حينها حول هذه القضية مشيرا لبواكير خطابات التكفير ومحدداتها الاولى وظروفها التاريخية.

أما الواقعة الثانية فتناول فيها نصر حامد حالة: منصور فهمي الذي حاز على درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة السوربون عام ١٩١٣ عن اطروحته: أحوال المرأة في الاسلام. وعرض الباحث لردة الفعل الكبيرة لهذه الاطروحة، وكيف جوبهت بفعل التقارير التي أرسلها البعض إلى الجامعة المصرية متهمة منصور فهمي بكتابة رسالة مضادة للاسلام. واضطر الدكتور نصر حامد الى نقل وقائع محاصرة منصور فهمي وابعاده عن التدريس، وعدم ترجمة اطروحته حتى عام ١٩٩٧.

أما الواقعة الثالثة فكانت قضية محمد احمد خلف الله سنة ١٩٤٧، وسماها الدكتور نصر حامد: فضيحة رسالة الدكتوراه، حيث ذهب الى انها فضيحة شملت اركان المجتمع ومؤسساته من الازهر الى البرلمان الى مجلس الوزراء. وتجدر الاشارة الى ان الرسالة التي قدمها خلف الله كانت بعنوان (الفن القصصي في القرآن).

ثم تناول ابو زيد مرحلة قيام الثورة بداية الخمسينيات وكيف تم فصل مجموعة من الاساتذة والمعيدين الذين عارضوا عسكرة المجتمع. واستشهد ابو زيد بلويس عوض ومحمود امين العالم، ثم وصل الى مرحلة السبعينيات ومشكلاتها في هذا الاتجاه وصولا الى ختام البحث الجزء الذي سماه بفضيحة ١٩٩٣ المعروفة بقضية (ابو زيد).

اما ما يتعلق بـ (حرية التعبير في مصر والعالم العربي) فقد كتب الدكتور رمسيس عوض بحثا في هذه الشأن. وأرجع محنة التعبير في مصر الى نفر من المثقفين، مستشهدا بتجربتين الأولى تخص كتاب شقيقه لويس عوض: مقدمة في فقه اللغة العربية، الذي تمت مصادرته قضائيا بقرار من علماء الأزهر. وكانت التجربة الثانية متعلقة بكتاب رمسيس عوض نفسه: (الهرطقة في الغرب) اذ اتخذ عوض هذا المدخل للكتابة عن محاكم التفتيش التي أنشأتها الكنيسة. ثم تحدث عن نوعين آخرين من الحرية يفوقان في حساسيتهما حرية الابداع الأدبي والفني، وهما حرية التعبير في مجالي الدين والسياسة، اذ يرى عوض ان حرية التعبير في الدين لاتعني مجرد تسامح الأديان السماوية مع بعضها البعض او تسامح طوائف الدين الواحد مع بعضها البعض بل تعني الاقتناع بأن الايمان بالدين سماويا كان ام وضعيا وعدم الايمان به مسألة شخصية بحتة، لا شأن للدولة أو المجتمع بها.

اما في مجال الحرية السياسية فيقرر رمسيس عوض ان لا مجال لحل هذه الأزمة الا بوجود مبدأ تداول السلطة المبني على قيام الانتخابات الحرة النزيهة.

وحول اشكالية خطاب التكفير بوصفه خطابا للاقصاء قدم الدكتور محمد بدوي ورقة عن تقنع خطابات التكفير بتزويقات من مصطلحات وأشباه مصطلحات منتمية لحقول عدة منها: اللغة والمنطق. وأصول الفقه إلى تحليل الخطاب. وكيف يتوفر لهذا الخطاب ان يقوم على الضجيج والضخب والصراخ والاتهام.

وركز الدكتور بدوي في ورقته على خطاب التكفير وحده دون خطاب التخوين. وتناول انتاج خطاب التكفير لافراد لهم علاقة بالمؤسسات السياسية أو الدينية او الثقافية، وكيف ينتج هؤلاء خطاباتهم تحت لافتة النطق باسم ضمير الوطن او الامة بوصفهم ممثلين لمؤسسة تتيح لهم موقعا للاطلاق.

فهم من المأذون لهم بالكلام، او هم الحراس الايديولوجيون للهوية او سدنة المنظومة الرمزية للجماعة.

ثم قدم محمد بدوي في هذه الورقة مواطن قوة الخطاب التكفيري باستناده الى ضغوطات مسألة الهوية. وكيف يشعر صانع خطاب التكفير بأنه اقوى ممن يتهمه بسبب ان المنظومة الثقافية تمنح صانع خطاب التكفير الدعم الذي يمنحه موقعا للاطلاق.

لكن هذا لا يعني ان منتج خطاب الاقصاء هو وحده من يمارس هذا العنف الرمزي والذي قد يتحول إلى عنف مادي، بل ان منتج الثقافة الحديثة يمارسه ايضا، بفهم تبدل مواقع منتجي الثقافة، فيتحول العلماني او التقدمي الى مدافع عن الهوية، ويقوده دفاعه عن الهوية الى مواقف تقترب من مواقف خصومه السابقين.

فيمارس قمع الآخر المختلف معه، مما يعني اننا ازاء بنية حاكمة يتواطأ الجميع على استمرارها وفعاليتها.

شهادة الكاتب عبده وازن حول منع كتابه: (حديقة الحواس)

قبل نحو إحدى عشرة سنة ١٩٩٣ عمد الأمن العام اللبناني، وهو جهاز أمني عسكري، إلى مصادرة كتابي (حديقة الحواس) بعد ستة أشهر على صدوره، وحجته أن الكتاب يصف (العملية الجنسية في شكل فاضح وإباحي). لم يوضح بيان المنع العملية الجنسية ولا مفهوم الإباحية بل اكتفى بذكرهما فقط. وعندما استدعاني أحد مدراء الأمن العام وراح يناقشني في أمر الكتاب، قال لي أن الأمن العام كان في إمكانه أن يوقفني إثر ما صرحت به في الصحف عن ظلامية هذا المنع وعن أمية الرقابة في لبنان. وخلال مناقشته إياي بدا إنه لا يجيد التمييز بين الإباحية الرخيصة أو البورنوغرافيا التي تثير غرائزه، والأروسية أو الجنسانية في معناها الفلسفي والنفسي والثقافي. وعندما شرحت له أن الأروسية مشتقة من كلمة (أروس) إله الحب والرغبة لدى الإغريق صاح للفور: إنها كلمة مستوردة من الخارج وليست من تراثنا وراح يمتدح التراث العربي معتبراً أنه الأفضل والأهم بين حضارات العالم.

طبعاً لم أقل لهذا الضابط إنني اعتمدت (لسان العرب) بل المعجم الجنسي في (لسان العرب)، من ضمن الكتب التي اتخذتها مراجع لي في كتابة هذا (النص) الممنوع الذي ليس هو بالرواية ولا بالقصيدة مقدار ما هو نص تأملي يدمج بين اللحظة السردية واللحظة النثرية - الشعرية. وقد لا أبالغ إن قلت أن اللغة العربية هي من أغنى اللغات في معجمها الجنسي وهذا ما يؤكده (لسان العرب) نفسه إذ يتضمن تفاصيل في حقل الجنس قد لا ترد في خاطر القارئ، فالمعجم الجنسي يدون انفعال الجسد لحظة تلو لحظة ويغدق بمترادفاته الجنسية بغزارة حتى ليعجز القارئ عن استيعابها. وهذا يدل على إن اللغة العربية عرفت أحوال الجنس وخبرت مقامات الجسد من خلال نصوص بعضها ما زال قائماً وبعضها اندثر.

المشكلة التي أثارها الأمن العام لم تكمن في منع كتاب (حديقة الحواس) فحسب، بل في تبريره المنع وهو تبرير واه جداً ومتخلف وساذج، وهذا ما يؤكد بدوره أمية الجهاز الرقابي الذي هو جهاز عسكري لا علاقة له بما يراقب من كتب ومسرحيات وأفلام.. فهل يمكن وصف فعل الحب أو لنقل فعل الجنس بـ(العملية الجنسية)؟ ثم ما هو الشكل الفاضح والإباحي في وصف الفعل الجنسي؟

لم يكن الأمن العام يحتاج إلى أن يبرر قراره وما تلاه من رد فعل سلبي صدر عنه إزاء حملة الإدانة الكبيرة التي أقيمت ضده غداة المنع، فهو تلقى إشارة بالمنع من أحد المراجع الدينية - وربما من مرجعين أو ثلاثة من مختلف الطوائف - وما كان عليه إلا أن يلبي بسرعة ومن غير تلكؤ. فالمدير العام للأمن العام في لبنان - كما درجت العادة - هو صاحب مشروع سياسي ما، وطموحه أن يكون نائباً أو وزيراً وربما رئيساً وهو يريد أن يرضي المراجع من أجل أن تساعده في تحقيق حلمه السياسي. هذا ما تبين بوضوح بعد ما بدا أن جهاز الرقابة لم يقرأ الكتاب إلا لاحقاً، أي بعد قرار المنع. وقد يكون قرأ ربعه أو نصفه لأن الكتاب ليس إباحياً ولا فاضحاً وغير مسل بالتالي ولا يرفه عن هموم رجال الأمن العام. فالنص صعب ونخبوي وليس شعبياً وقد اعتمدت في كتابته لغة متماسكة ومشغولة، شبه معجمية في أحيان. وجعلت المشاهد التي يسردها الراوي في غاية الغموض. وعندما صدر قرار المنع، تهافت القراء على شراء ما هرب من نسخ ولكنهم سرعان ما أصيبوا بخيبة. فالصفحات الأروسية (الفاضحة) قليلة جداً وليس في الكتاب سوى مناخ أروسي ينطلق من جسد المرأة ويصب في العلاقة بينها وبين الراوي. وقد تكون تلك الصفحات القليلة هي التي (أخافت) البعض وروعتهم، لا لما تتضمن من وصف جنسي، بل لهتكها خطيئة الجسد والآثام التي انزلتها الأديان به. فالعاشقان في هذه الصفحات كانا يبدوان كأنهما يغتسلان بما يرشح به الجسدان في لحظات الجماع من عطر اللذة وماء الرغبة. أصبح الجسد هنا نقياً وما يقطر منه كان نقياً أيضاً. والحب هو أعمق ما يمكن أن تصله علاقة جسدين بعضهما ببعض. لم يعد من نجاسة هنا ولا شر. الحب باب إلى الفردوس والمفقود والجسد ضوء في ليل العام. الجسدان يغيبان في جسد واحد، يحترقان معاً ويموتان ثم ينهضان. تغسل المرأة وجهها بماء الرجل الذي هو ماء الحياة، ويغسل الرجل وجهه بزبد المرأة الذي هو زبد الموت.

هذا ما لم يستطع أن يحتملوه: كيف يصبح الجسد فردوسياً عبر فعل الحب؟ بل كيف يستعيد الجسد ذكراه الأولى - على الطريقة الأفلاطونية - قبل أن يقع في الإثم الأول - إن كان من إثم؟ هذا ما رفضه هؤلاء فأوعزوا إلى الأمن العام بإصدار قرار المنع. علماً أن الكتاب ليس موجهاً إلى العامة بل إلى النخبة القادرة وحدها على قراءته كما يجب أن يقرأ.

في المرحلة الأولى شعرت بإحباط كبير، ليس لأن الكتاب منع - وهذا سبيل إلى الشهرة لا أريدها - بل لأن الكتاب وضع في سياق لا علاقة له به. فالكتاب أردته فعل مواجهة للمأساة التي حفرتها فينا الحرب اللبنانية السوداء. كنا نشاهد المقاتلين يسحلون الجسد خلال الحرب ويطعنونه ويمزقونه.. بلا رحمة ولا خوف. كانوا يحولون الجسد لعنة معرين إياه من معناه الإنساني وبعده الديني، جاعلين منه مادة للتعذيب ولإبراز غرائزهم الراقدة فيهم. ولما انتهت الحرب وعادت سلطة الدولة المركبة تركيباً طائفياً فاضحاً والتي ضمت أكثر من (أمراء) الحرب، راحت تمعن في تعذيب أجساد الشبان والشابات المطالبين بالحرية والكرامة الوطنية والمواطنية الحقة. وكم كانت مشاهد قمع قاسية وأليمة: بنادق تنهال على أجسادهم ضرباً و طعناً، أجساد ممددة أو شبه مصلوبة تتلقى الطعنات بألم وصمت. وهذه مشاهد (مستوردة) إذ لم يعرفها لبنان في مثل هذه القسوة وهذا العنف.

كان إذاً من المسموح به سحل الجسد وتشويهه خلال الحرب وبات مسموحاً به جلده وطعنه بعد الحرب، أما الكتابة عنه بجمالية وبهاء فليس مسموحاً بها. لعل الكتابة أقوى من السحل والقتل، بل لعل الكلمة أعنف من السكين وأشد فضحاً من القتل.

مضت نحو إحدى عشرة سنة على منع الكتاب. قال بعضهم لي إحذف من كتابك الصفحات المحظورة فيسمح به. رفضت، أما أن يبقى الكتاب كما هو وإما أن يظل ممنوعاً. وهو سيظل ممنوعاً على ما يبدو. ولم أسع شخصياً إلى طبعه خارج لبنان. تصوروا أنه ترجم في جامعة مونبلييه الفرنسية وكتبت عنه دراسة عميقة في سياق أطروحة جامعية. أما في لبنان فهو يريب بعض العاجزين عن فهمه.

ولا أخفيكم إنني شعرت أن هذا الكتاب أمسى من ماضيي وإنه لم يعد لي برغم الألم الذي سببه في الالتباس الذي شمله. أردته كتاباً عن الجنس في معناه السامي فاعتبروه كتاباً بورنوغرافياً. أردته كتاباً عن مواجهة الحب جسداً وروحاً فاعتبروه كتاباً فاضحاً، أردته كتاباً عن الأروسية في ما تعني من (استحقاق للحياة داخل الموت)، كما يقول المفكر الفرنسي جورج باتاي.. أردته أيضاً كتاباً تواجه فيه اللغة الفعل الجنسي والجسد والرغبة فلا تكتفي اللغة بدور الشاهد بل تصبح فعلاً عشقياً بدورها.. أردته كذلك كتاباً عن الجسد البعيد من أي شبهة، عن الجسد الفردوسي الذي لا يتخلى لحظة عن نار رغبته!

إنها الرقابة في لبنان التي ما زالت وقفاً على جهاز عسكري هو الأمن العام. هل يستطيع العسكر أن يستوعب الأدب والفن؟ طالبنا مرات كثيرة في لبنان بنقل الرقابة على الأدب والسينما والمسرح إلى وزارة الثقافة! لكن صوتنا لم يصل. حتى وزارة الثقافة نفسها لم تسع إلى جعل الرقابة من مهمتها وهي أصلاً وزارة ذات وجود شكلي حتى ليكاد يقال أن هناك وزيراً للثقافة وليس هناك وزارة. ولعل هذا من حسن حظ الثقافة اللبنانية التي كانت وما زالت من صنيع القطاع الخاص وبعض المؤسسات المغامرة وبعض الأفراد المغامرين.

وفي السنوات الأخيرة، لا أخفيكم أن الرقابة اشتدت على الصحافة والإعلام وباتت الصحف والشاشات الصغيرة غير قادرة على إبداء رأيها الحقيقي كما كانت تفعل من قبل، بل إن هناك محاذير كثيرة تفرض عليها من خلال أسلوب بوليسي ذكي جداً، ولا غرابة في أن تقفل محطة تلفزيونية لأسباب سياسية وأن تحاكم صحف ومجلات وأن يمارس نوع من الترهيب على بعض الصحافيين.

ترى هل ما زال لبنان يتمتع بحرية التعبير كما كان في السابق؟ لا أعتقد! ولكن ما أعتقده أن الرقابة والقمع والترهيب أمور لن تدوم طويلاً. فالوطن اللبناني لا يستطيع أن يحكمه العسكر ولا المخابرات ولا أي مرجع وما نأمله هو ألا يكون انتظاراً طويلاً.